مصر: وسط حملة الاعتقالات، المحامون مستهدفون أيضاً

04 أكتوبر 2019

طالبت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن جميع المحامين المعتقلين بسبب أدائهم لواجباتهم المهنية، وضمان السماح لهم ولغيرهم من المحامين المصريين بأداء عملهم دون تهديد أو تخويف.

وقامت السلطات المصرية باعتقال أكثر من 2400 شخصاً خلال الأسبوعين الماضيين على إثر المظاهرات المعارضة للحكومة. وقد تم اعتقال عدد من محامي المعتقلين أنفسهم، بمن فيهم ماهينور المصري، سحر علي، محمد صلاح عجاج، محمد الباقر، محمد حلمي حمدون، أحمد سرحان، وأحمد عبد العظيم.

وفي يوم 29 سبتمبر، تم القبض على المحامي محمد الباقر خلال تمثيله القانوني للناشط الحقوقي البارز، علاء عبد الفتاح، أثناء استجوابه أمام نيابة أمن الدولة. ووجهت إلى المحامي محمد الباقر تهمة " نشر وإذاعة أخبار كاذبة بغرض تكدير السلم العام وبث الفتن"، و" الانتماء إلى جماعة إرهابية"، من بين تهم أخرى.

وقد قامت اللجنة الدولية للحقوقيين مسبقاً بتوثيق كيف أن القبض على المحامية ماهينور المصري تم في ظروف مشابهة، وطالبت بالإفراج الفوري عنها. كما تم اتهام ماهينور أيضاً بـ "نشر معلومات كاذبة" و "الانتماء إلى جماعة إرهابية".

"باعتقال المحامين ومحاكمتهم بناء على تهم ملفقة، يقوم العسكر بتفكيك خط الدفاع الأخير ضد انتهاكاته الشنيعة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإسكات الأصوات التي تشهد وتعترض على هذه الانتهاكات وتبلغ عنها،" علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

وبموجب المعايير الدولية التي تعكس المبادئ الأساسية لسيادة القانون، يجب أن يكون المحامين قادرين على أداء واجباتهم المهنية دون إعاقة أو تضييق أو تدخل غير لائق، ويجب عدم تعريضهم للاضطهاد أو التهديد بالملاحقة القضائية بسبب تأديتهم لواجباتهم المهنية.

وأكدت اللجنة الدولية للحقوقيين على أن فائدة هذه المعايير ليست حصرية على المحامين فقط، إنما تمتد لأولئك الذين يمثلونهم أو قد يمثلونهم في المستقبل، وأيضاً لضمان سيادة القانون في المجتمع ككل.

يجب أن تمتثل السلطات المصرية لهذه المعايير، وأن تتوقف عن مهاجمة المهنة القانونية، وأن تقوم بالإفراج الفوري عن جميع المحامين وغيرهم من الأفراد المحتجزين تعسفياً.